ملف اللجوء من مشكلة إلى رافعة للشراكة الاقتصادية

خطة عمل للدبلوماسية السورية للقراءة في اللحظة السياسية الأوروبية الراهنة

أحمد علي الحسن

مهندس نظم وبرمجيات

باحث في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

لم تعد أوروبا تقرأ الملف السوري كما قرأته في سنوات الحرب الأولى.

فالسؤال الذي كان يدور بالأمس حول حماية اللاجئ، وواجب الاستقبال، وحدود المسؤولية الأخلاقية، انزاح اليوم إلى سؤال آخر أكثر مباشرة وحدّة: كيف تضبط الدول الأوروبية حدودها؟ كيف تسرّع البتّ؟ كيف ترفع معدلات العودة؟ وكيف تمنع تكوّن موجة جديدة من الهجرة واللجوء؟

هذا التحول ليس انطباعًا سياسيًا عابرًا. إنّه جزء من البنية الجديدة للسياسة الأوروبية نفسها. فميثاق الهجرة واللجوء سيدخل حيّز التطبيق في ١٢ يونيو/حزيران ٢٠٢٦، والمفوضية الأوروبية صاغت لأول مرة استراتيجية أوروبية للهجرة واللجوء ترتكز على خمس أولويات واضحة: دبلوماسية الهجرة، تشديد الحدود، نظام حازم وعادل للجوء، عودة وإعادة قبول أكثر فعالية، وحركية العمل والمواهب لتعزيز التنافسية. وفي ٢٠٢٥ انخفضت طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوروبي بنحو ١٩٪ إلى حوالي ٨٢٢ ألف طلب، ما وفر للمؤسسات والحكومات الأوروبية "هامش تنفس" استُخدم ليس لتليين السياسة، بل لإحكامها قبل بدء تطبيق الميثاق.

هذا التحول ليس مجرد تبدل في الخطاب الانتخابي، بل هو تعبير عن تبدل أعمق في البنية الذهنية والسياسية الأوروبية. لقد دخلت الهجرة في صميم تعريف الدولة الأوروبية لنفسها: أمنًا، وسيادة، وسوقًا، ورفاهًا، وهوية. ولم يعد السوري في المخيال السياسي الأوروبي مجرد ضحية حرب، بل صار أيضًا جزءًا من معادلة داخلية تتصل بالسكن، والخدمات، والوظائف، والحدود، وصعود اليمين، وقلق الوسط، وتراجع قدرة الخطاب الإنساني وحده على الإقناع.

هذا يعني أن أي دبلوماسية سورية جادة لا يجوز أن تبدأ من خطاب أخلاقي عام، ولا من مطالبة أوروبا بأن "تفعل الصواب" فحسب. المطلوب هو قراءة دقيقة للحالة السياسية الأوروبية كما هي: قارة تتجه

يميناً في ملف الهجرة، ومؤسسات تربط اللجوء بالأمن والسيادة، وحكومات تبحث عن تخفيف الضغط الانتخابي الداخلي من جهة، وعن فرص اقتصادية واستراتيجية جديدة من جهة أخرى. والأهم أن المفوضية الأوروبية نفسها اقترحت في ٢٠ أبريل ٢٠٢٦ الاستئناف الكامل لاتفاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي وسوريا، وهو اتفاق ينص على إلغاء الرسوم الجمركية على معظم المنتجات الصناعية السورية الداخلة إلى الاتحاد الأوروبي. هذا تطور مهم جداً، لأنه يفتح باباً لإعادة تعريف العلاقة من "ملف إنساني" إلى "إطار تجارة وتعاون اقتصادي وأمني وسياسي".

ومن هنا، فإن أي حديث عن دبلوماسية سورية جديدة لا يجوز أن يبدأ من الرغبة في استعادة عطف أوروبا، ولا من إدانة مزاجها السياسي، ولا من مطالبتها بأن تتصرف وفق الصورة التي نرغب فيها. البداية الصحيحة هي من القراءة: قراءة أوروبا كما هي، لا كما نتخيلها. أوروبا اليوم قارة متعبة من الهجرة سياسيًا، قلقة اقتصاديًا، ومفتوحة في الوقت نفسه على إعادة تعريف مصالحها في جوارها المتوسطي. وهذا بالضبط هو المكان الذي يجب أن تدخل منه الدبلوماسية السورية الجديدة.

المشكلة أن الخطاب السوري تجاه أوروبا بقي، في معظمه، أسير منطقين كلاهما غير منتج:

- المنطق الأول أخلاقي دفاعي: يذكّر أوروبا بمسؤوليتها تجاه اللاجئين، ويعاملها كأنها ما تزال في المرحلة ذاتها التي كانت فيها قبل سنوات.
- المنطق الثاني شكائي سلبي: يندد بالعنصرية وصعود اليمين وتشدد السياسات، من دون أن يحول هذا التشدد نفسه إلى فرصة لإعادة تركيب العلاقة.

لكن السياسة لا تُبنى على الشكوى، كما لا تُبنى على الحنين إلى مزاج دولي مضى. السياسة تُبنى على إدراك لحظة التحول، ثم على تقديم عرض مناسب لها. وإذا كانت أوروبا قد انتقلت من منطق "الاستقبال" إلى منطق "الإدارة والردع والعودة"، فإن السؤال السوري لا ينبغي أن يكون: كيف نمنع أوروبا من هذا التحول؟ بل: **كيف نحوّل هذا التحول إلى مدخل تفاوضي جديد؟**

هنا تظهر الفكرة المركزية التي أرى أن الدبلوماسية السورية في المرحلة المقبلة يجب أن تُبنى عليها:

تحويل ملف اللاجئين من عبء دفاعي إلى رافعة شراكة.

هذا لا يعني تسليع البشر، ولا ابتزاز أوروبا بالخوف من الهجرة، ولا تحويل المأساة الإنسانية إلى مادة مقايضة رخيصة. المقصود شيء أكثر عمقًا وجدّية: أن يُعاد تعريف ملف العودة نفسه ضمن معادلة

استقرار اقتصادي وخدمي وسياسي. فإذا كانت أوروبا تريد عودة تقلل الضغط الداخلي عليها، فإن هذه العودة لا يمكن أن تكون قراراً إدارياً يسبق شروطها. لا يمكن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى بلد مدنه مدمرة، ومياهه شحيحة، وكهرباؤه متقطعة، وسكنه محدود، واقتصاده عاجز عن الامتصاص، ثم توقع أن تنتهي القصة عند هذا الحد. إنّ عودة بلا قابلية للحياة ليست حلاً للهجرة؛ إنها طريق جديد إليها.

ولهذا فإن جوهر الموقف السوري الواجب بناؤه ليس رفض العودة، ولا التسليم بها وفق الشروط الأوروبية الأحادية، بل طرح معادلة ثالثة: **العودة التدريجية القابلة للحياة**.

أي أن العودة لا تُفهم بوصفها بنداً أمنيًا منفصلاً، بل نتيجة لمسار تمهيدي من إعادة التأهيل الخدمي والحضري والاقتصادي. وبذلك لا يعود ملف اللاجئين مجرد موضوع إنساني، بل يصير ملف استقرار إقليمي، ومبرراً مشروعًا لحزمة استثمارات وشراكات ومشاريع قابلة للقياس.

وهنا بالذات تبرز أهمية الاستفادة من بعض مبادئ خطة ماتي الإيطالية، ولكن لا بنية التقليد، بل بمنطق القلب والعكس. فخطة ماتي، بصرف النظر عن الجدل المحيط بها، قامت على فكرة واضحة: التنمية الخارجية ليست عملاً خيريًا منفصلاً عن السياسة الداخلية، بل أداة لإدارة الهجرة، وتوسيع النفوذ، وبناء المصالح، وحماية الداخل عبر الاستثمار في الخارج. وهي، بهذا المعنى، تقدم درسًا بالغ الأهمية: **يمكن حل مشكلة الاقتصاد بالسياسة، كما يمكن حل مشكلة السياسة بالاقتصاد**.

لكن سوريا لا تحتاج إلى نسخة محلية من خطة ماتي، بقدر ما تحتاج إلى صورتها المعكوسة.

في النسخة الإيطالية، يتحرك الشمال نحو الجنوب ليعالج قلقه من الهجرة عبر التنمية والاستثمار.

أما في النسخة السورية المقترحة، فإن الجنوب – أي سوريا – هو الذي يتحرك سياسيًا نحو الشمال، ويقول له: لديّ ما أقدمه لكم أيضًا. لديّ موقع، وحاجة منظمة قابلة للتحول إلى عقود، وسوق، وإمكان ربط، وأرضية شراكة، وملف عودة لا يمكن إنجاحه إلا عبر استثمار يحقق لكم، أنتم أيضًا، منفعة مباشرة.

بهذا المعنى، لا تعود سوريا "موضوع مساعدة"، بل تصبح صاحبة أصل تفاوضي.

وهنا لا بد من التوقف عند كلمة "**الأصل**".

لقد عانت السياسة السورية طويلاً من التعامل مع نفسها كملف نقص: نقص في الموارد، نقص في الاعتراف، نقص في القدرة، نقص في الخيارات. لكن السياسة الذكية لا تنطلق من إحصاء النواقص، بل

من تعريف الأصول. فما الذي تملكه سوريا، في وضعها الراهن، ويمكن أن يتحول إلى مادة دبلوماسية فعّالة؟

- أول هذه الأصول هو الاستقرار الديموغرافي نفسه: أوروبا تريد تخفيف ضغط اللجوء والحد من احتمالات موجة جديدة. وسوريا تحتاج إلى امتصاص عودة تدريجية من دون انفجار اجتماعي أو حضري. هاتان ليستا معادلتان متعارضتان، بل نقطة التقاء قابلة للبناء عليها.
- ثاني هذه الأصول هو الموقع: ليس بوصفه شعاراً جغرافيًا عامًا، بل باعتباره إمكانًا لوجستيًا وتجاريًا وربطيًا بين المتوسط والمشرق وأسواق الشرق الأوسع. سوريا ليست فقط بلداً يريد النجاة؛ يمكنها أن تكون، إذا أحسن تعريفها، بوابةً لتنظيم المصالح الأوروبية شرقًا، لا مجرد هامش متلقي لها.
- ثالثها هو الطلب المنظم: فالدمار، على فداحته، لا يعني الفقر فقط؛ إنه يعني أيضًا طلبًا طويل الأجل على المياه، والطاقة، والتجهيزات، والصيانة، وإعادة تأهيل الأحياء، والمرافق، والخدمات. وهذا الطلب، إذا نُظم سياسيًا ومؤسسيًا، يمكن أن يتحول من صورة للفوضى إلى صورة لعقود وشراكات ومصالح.
- رابعها هو الإمكان الصناعي القريب: وهنا يجب التنبه إلى اللغة. الأفضل ألا يُطرح الأمر بوصفه "مجالاً حيويًا" لأوروبا، لما يحمله هذا التعبير من ظلال تاريخية وسياسية ثقيلة، بل بوصفه منصة توسع قريبة: موقع قريب للشركات الإيطالية والألمانية من أجل التشغيل، والتجميع، والصيانة، والتصنيع المتوسط، والولوج إلى أسواق أوسع من السوق السورية نفسها.

وعند هذه النقطة تحديداً، ينبغي للدبلوماسية السورية أن تجيد قراءة طرفين أوروبيين مركزيين: إيطاليا وألمانيا.

إيطاليا – التي رفعت منذ البداية شعار التعافي المبكر لسوريا – تمتلك اليوم لغة سياسية تسمح بفهم هذه المقاربة. فهي لا ترى في التنمية الخارجية نقيضًا للأمن، بل امتداداً له. ولا ترى في الاستثمار في الخارج ترفًا أخلاقيًا، بل أداة لمعالجة الضغط الداخلي. لذلك يمكن لسوريا أن تخاطب روما لا بلغة الاستجداء، بل بلغة المصالح:

> إذا ساهمتم في بناء ممر ماء - طاقة - استقرار في القطاع الأوسط السوري، وإذا شاركتم في منصات للميكنة الزراعية والصناعات الخفيفة، وإذا دخلتم في عقود تشغيل وصيانة وتوريد، فإنكم لا تمولون بلدًا منكوبًا فقط؛ أنتم تخلقون لأنفسكم مجالًا سياسيًا واقتصاديًا جديدًا، وتكسبون رواية داخلية تقول للناخب الإيطالي: إن بلاده لا تنتظر الفوضى على حدودها، بل تبادر إلى تنظيم أسبابها في مجال قريب ومؤثر.

أما **ألمانيا**، فيجب أن تُخاطَب بلغة أخرى: لغة التنافسية الصناعية:

> فألمانيا اليوم ليست مجرد قوة اقتصادية مستقرة كما اعتادت أن تبدو، بل اقتصاد يبحث عن مخارج من ركود ممتد، وعن أسواق ومنصات مرنة، وعن معالجة لمشكلات الكلفة والقدرة التنافسية والعمالة الماهرة. وهذا لا يعني أن برلين ستندفع تلقائيًا نحو سوريا، لكنه يعني أن العرض السوري، إذا صيغ جيدًا، يمكن أن يجد قناة للفهم: منصة صناعية تخصصية للمياه والطاقة والبنية التحتية، مرتبطة بعقود حقيقية وسوق حقيقية وحاجة حقيقية، وليست مجرد دعوة مفتوحة للاستثمار في المجهول.

لكن أي عرض سوري جاد سيفشل إذا بدأ من مشاريع رمزية أو من أحلام كبرى منفصلة عن الواقع.

لا يمكن بناء خطة دبلوماسية على "مدن صناعية" عامة بينما الماء غير متوفر.

ولا يمكن الحديث عن عودة واسعة بينما المدن لا تملك القدرة على استيعاب مزيد من السكان.

ولا يصح أن تبنى العلاقة مع أوروبا على شعار "إعادة الإعمار" المجرد، قبل تحديد عنق الزجاجة الحقيقي الذي يختصر الحاجة السورية ويجعل العرض مفهومًا للأوروبيين.

هذا العنق، في تقديري، هو الماء:

إن دمشق والقطاع الأوسط من سوريا يواجهان شحًا مائيًا متصاعدًا، والمشكلة هنا ليست تقنية فقط، بل سياسية وديموغرافية واقتصادية في آن واحد. فالماء هو الشرط الذي يسبق السكن، ويجعل الكهرباء ذات معنى، ويحدد قدرة المدينة على الامتصاص، ويؤثر في فرص العمل، ويقرر إن كانت العودة ممكنة أم لا.

ومن هنا، فإن المدخل الأصح للخطة ليس "إعادة اللاجئين"، بل بناء قابلية الحياة؛ والمدخل العملي إلى هذه القابلية هو مشروع مرساة واضح: ممر الماء والطاقة للقطاع الأوسط السوري.

حين يُطرح هذا المشروع دبلوماسيًا، لا بصفته بندًا خدميًا محضًا، بل بصفته معادلة استقرار متوسطي، تتغير طبيعة العلاقة كلها.

يصبح العرض السوري كالتالي: ساعدونا في بناء ممر تحلية، ونقل، وطاقة، وتشغيل، وتأهيل حضري ملحق، يخدم دمشق – حمص – حسياء، وفي المقابل تحصلون على عقود، وشراكات، ومنصات صناعية متخصصة، ومجال نفوذ اقتصادي مشروع، وانخفاض في مخاطر الفوضى والهجرة الجديدة.

هنا يصبح الماء مقابل الاستقرار، والتكنولوجيا مقابل السوق، والتمويل مقابل خفض المخاطر.

وعلى هذا الأساس، يمكن للدبلوماسية السورية أن تتحول من جهاز لإدارة خطاب الأزمة، إلى جهاز لإدارة سلة عروض. وهذه السلة ينبغي ألا تكون عرضًا واحدًا، بل بنية متكاملة:

- عرض مرساة يتمثل في ممر الماء والطاقة.
- عرض إنتاجي يتمثل في منصة ألمانية متخصصة للمياه والطاقة والبنية التحتية.
- عرض إيطالي موازٍ للميكنة الزراعية وإعادة تأهيل مصنع الجرارات والصناعات الخفيفة والتصنيع الغذائي.
- عرض حضري يقوم على إعادة تأهيل الأحياء القابلة للحياة بدل فرض السكن المعياري غير المتقبل اجتماعيًا.
- عرض تدريبي يقوم على مراكز مهنية مزدوجة مرتبطة مباشرة بالاحتياجات الصناعية.
- وعرض (قانوني – سياسي) يتمثل في قنوات امتثال ذكي ومشاريع مُسيَّجة منخفضة المخاطر.

في هذه الصيغة، لا تعود سوريا ساحة يختلف عليها الآخرون، بل تصبح جهة تقدّم حافظة متدرجة من المشاريع والعقود والفرص. وهذا هو المعنى الحقيقي لتحويل السياسة إلى اقتصاد، والاقتصاد إلى سياسة. فاقتصاد سوريا لا يمكن أن يُفتح بمجرد حاجته، بل يحتاج إلى اختراق سياسي يفتح النوافذ الأوروبية القانونية والتمويلية والتجارية. وفي المقابل، لا يمكن للسياسة السورية أن تستعيد فعاليتها بخطاب سيادي مجرّد، بل تحتاج إلى أن تحوّل الأصول الاقتصادية: (الماء، الموقع، الطلب، الصناعة، العودة) إلى مادة تفاوضية قابلة للترجمة.

وهنا يكمن الفرق بين دبلوماسية رد الفعل ودبلوماسية المبادرة:

- الأولى تلاحق أوروبا في خطابها، وتندد بتشددها، وتخاف من مزاجها الانتخابي، ثم تنتهي إلى الدفاع عن موقع ضعيف.
- أما الثانية، فتنطلق من مزاج أوروبا ذاته، وتقرؤه ببرودة، ثم تبني عليه عرضًا يجعل من مصلحة الأوروبي نفسه سببًا لفتح باب جديد مع سوريا.

إنّ سوريا لا تحتاج اليوم إلى دبلوماسية تشرح للآخرين حجم مأساتها فحسب.

إنها تحتاج إلى دبلوماسية تقول لهم بوضوح:

- نحن نعرف ما تخافون منه.
- ونعرف ما تحتاجونه.
- ونعرف أيضًا ما نملكه.

ومن نقطة التقاطع بين هذه العناصر يمكن أن نبدأ.

ذلك هو جوهر خطة العمل المقترحة للدبلوماسية السورية في أوروبا الجديدة:

- أن تخرج من منطق التوسل إلى منطق العرض،
- ومن منطق الملف الإنساني إلى منطق الأصل التفاوضي،
- ومن الدفاع عن اللاجئين كعبء إلى تحويلهم إلى رافعة استقرار وشراكة،
- ومن انتظار ما تقرره أوروبا بشأن سوريا، إلى المبادرة السورية في تعريف ما يمكن أن تكونه سوريا لأوروبا.

حين يحدث ذلك، لن يعود السؤال: كيف تتعامل أوروبا مع سوريا؟

بل يصبح: كيف تستطيع سوريا أن تعيد إدخال نفسها إلى أوروبا من باب المصلحة؟

الخلفية البحثية للمقال[1]:
يتكوّن هذا النشر من حزمة من ست وثائق مترابطة تشكّل معًا مسودة مقترحة لمشروع (البرنامج الوطني المتكامل لإعادة الإعمار القائم على الأصول (٢٠٣٠) في سوريا)). تنطلق الحزمة من فلسفة استبدال الاقتراض السيادي بتفعيل الأصول الوطنية: (الأراضي، والموقع الجغرافي، والموارد المائية، والكثافة السكانية، ورأس المال المعرفي)، ضمن إطار مؤسسي مقترح قائم على مجلس سياسات وطني، وصندوق التنمية السوري، ووحدة التسليم الوطنية.
تتضمن الوثائق:
(١) ملخص تنفيذي موجّه لصانع القرار يربط بين المكوّن المؤسسي والمشاريع التطبيقية والبعد الدبلوماسي.
(٢) ورقة سياسات لإعادة هيكلة منظومة الإعمار والتمويل الإسلامي والصندوق التنموي؛
(٣) دراسة تطبيقية لمبادرة «عناقيد البادية» لتعزيز الصمود الريفي والأمن الغذائي؛
(٤) دراسة «الشريان المائي الجنوبي» لتحلية مياه البحر بالطاقة المتجددة وتأمين حمص – حسياء – دمشق؛
(٥) إطار للشراكة الأوروبية/الإيطالية في التعافي المبكر وعودة اللاجئين؛
(٦) مقترح إنشاء منصة وطنية لتأهيل قطاع النفط والغاز وقطاع الكهرباء بطرق تمويل مبتكرة.
تهدف الحزمة إلى توفير أرضية مرجعية أولية للحكومة والجامعات والمؤسسات البحثية والجهات الدولية الراغبة في تطوير دراسات جدوى تفصيلية لمشاريع إعادة الإعمار، ضمن مقاربة تراعي القيود المالية والعقوبات وتستثمر في الماء والغذاء والطاقة والاستقرار الديموغرافي كمدخل موحّد للتنمية.

[1] https://doi.org/10.6084/m9.figshare.30645305